



برنامج قياس الرأي العام العربي - المؤشر العربي 2014

اتجاهات الرأي العام اليمني
نحو "وثيقة الحوار الوطني الشامل" والمرحلة الانتقالية
الثانية

الّجاهات الرّأي العام الفلسطينيّ نحو مفاوضات السلام والمصالحة الوطنية

سلسلة: برنامج قياس الرأي العام العربي – المؤشر العربي 2014

جميع الحقوق محفوظة لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2014

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. إضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدّها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، سواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للخصوصيات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها برامج وخططٍ من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 – منطقة 66

الدّفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

المحتويات

1

مقدمة

2

أولاً: اتجاهات الرأي العام اليمني نحو "وثيقة الحوار الوطني الشامل"

2

اتجاهات الرأي العام اليمني نحو "وثيقة الحوار الوطني الشامل"

4

دفاع التأييد والمعارضة لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل"

7

ثانياً: اتجاهات الرأي العام اليمني نحو بعض الإجراءات في المرحلة الانتقالية الثانية

9

مفهوم الرأي العام اليمني للنظام الاتحادي / الفدرالي

12

خلاصة

مقدمة

أنجز المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات استطلاع المؤشر العربي لعام 2014 في اليمن خلال الفترة 4 شباط/فبراير 2014 - 27 شباط/فبراير 2014. ويُعد هذا المؤشر استطلاعاً سنوياً ينفذه المركز العربي في عددٍ من البلدان العربية؛ بهدف الوقوف على اتجاهات الرأي العام العربي نحو مجموعةٍ من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما في ذلك اتجاهات الرأي العام نحو قضايا الديمقراطية، والمشاركة السياسية والمدنية، وتقدير المستجيبين لمؤسسات دولهم.

لقد تضمنت استماراة المؤشر العربي في اليمن لعام 2014، إضافةً إلى الأسئلة الرئيسة والأساسية المتكررة سنوياً، مجموعةً من الأسئلة تهدف إلى التعرُّف على اتجاهات الرأي العام اليمني، وذلك تماشياً مع تقاليد المركز العربي بتضمين المؤشر مجموعةً من الأسئلة التي تقيس اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو قضايا وطنيةٍ راهنةٍ يتفاعُل معها المواطنون ويتأنرون بها. وكان على رأس هذه الموضوعات اتجاهات الرأي العام اليمني نحو مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل المتمثلة بـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل" ونتائجها. علمًا بأنّ هذا الاستطلاع أنجز خلال الأسابيع الأولى التي تلت الإعلان عن "وثيقة الحوار الوطني الشامل" التي صدرت في 26 كانون الثاني/يناير 2014.

وتحتاج الاستماراة أيضًا أسئلةً حول بعض الإجراءات والقرارات التي نصّت عليها "ضمانات مُخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل" ضمن وثيقة الحوار، والتي تتصل على تمديد الفترة الانتقالية لمدة عام كحدٍ أقصى.

ويعرض هذا التقرير النتائج الرئيسية لاتجاهات الرأي العام اليمني نحو الموضوعات التالية:

- اتجاهات الرأي العام اليمني نحو "وثيقة الحوار الوطني الشامل" (تأييدها أو معارضتها).

• اتجاهات الرأي العام اليمني نحو بعض الإجراءات في المرحلة الانتقالية الثانية.

وقد نفذ استطلاع المؤشر العربي ميدانياً في اليمن على عينة من 1500 مستجيب من خلال إجراء مقابلات "واجهية"، وذلك باستخدام العينة العنقودية الطبقية متعددة المراحل المنتظمة والموزونة ذاتياً والمناسبة مع الحجم. وقد أخذ في الاعتبار التوزيع الجندي (الذكور والإناث)، ومتغير الحضر والريف، وكذلك التقسيمات الإدارية الرئيسية في اليمن. وقد صُمِّمت العينة بحيث يكون لكل فرد في المجتمع احتمالاً متساوياً في الظهور في العينة. وبناء عليه، تبلغ نسبة الثقة في هذا الاستطلاع 97%， وبهامش خطأ ±2%.

وقد نفذت هذا الاستطلاع فرقاً بحثية مؤهلة ومدربة تابعة لـ "مؤسسة Statistics للدراسات والبحوث"، تحت الإشراف الميداني المباشر لفريق المؤشر العربي في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ويعتني المركز العربي بهذه الفرصة لتقديم الشكر للمُستجيبين اليمنيين الذين شاركوا في هذا الاستطلاع.

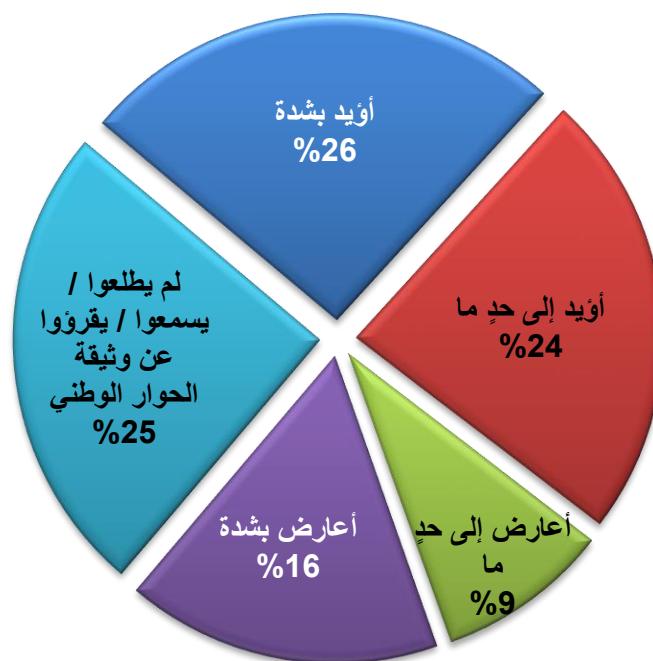
أولاً: اتجاهات الرأي العام اليمني نحو "وثيقة الحوار الوطني الشامل"

لقد أدت الثورة اليمنية التي اندلعت في شباط/ فبراير 2011 إلى توافق القوى السياسية والمجتمعية المختلفة في اليمن على "المبادرة الخليجية"، والتي نصت على مرحلة انتقالية لا يتجاوز مداها عامين، يجري خلالها الحوار بين جميع القوى السياسية للتتوافق على مختلف القضايا السياسية، والعمل على تأسيس نظام سياسي ديمقراطي يحقق أهداف الثورة اليمنية. وُثِبِّل انتهاء المرحلة الانتقالية المتفق عليها في المبادرة، توصل مؤتمر الحوار الوطني الشامل إلى اعتماد "وثيقة الحوار الوطني الشامل" في 26 كانون الثاني/ يناير 2014.

اتجاهات الرأي العام اليمني نحو "وثيقة الحوار الوطني الشامل"

وفي إطار التعرُّف على اتجاهات الرأي العام اليمني نحو مُخرجات مؤتمر الحوار الوطني، فقد قام استطلاع المؤشر العربي بقياس مدى تأييد اليمنيين لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل" أو معارضتهم لها، والتي تمثل

خُلاصة مُخرجات المؤتمر. وتظهر النتائج أنَّ 50% من الرأي العام اليمني قد عبروا عن تأييدهم لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل" (26% أفادوا بأنَّهم يؤيدون بشدَّة الوثيقة، و24% يؤيدونها إلى حدٍ ما). بالمقابل، فإنَّ 25% من الرأي العام اليمني عبروا عن معارضتهم لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل"، وكانت نسبة الذين عبروا عن معارضتهم بشدَّة للوثيقة 16%， وهي أقلَّ بصورة جوهرية من الناحية الإحصائية من نسبة الذين أيدوها بشدَّة (26%). وعلى الرَّغم من أهميَّة الحدث، فقد أفاد 25% من المستجيبين بأنه ليس لديهم معرفة أو دراية بوثيقة الحوار الوطني الشامل. وهذا لا يعني، بالضرورة، أنَّهم على غير دراية بعملية الحوار الوطني أو أنَّهم لا يعلمون بصدور الوثيقة، بل إنَّهم غير مطلعون على بنودها أو مقترناتها كي يشكلوا رأيًا مؤيَّداً أو معارضًا.



الشكل (1): المؤيَّدون والمعارضون لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل"

دافع التأييد والمعارضة لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل"

ومن أجل تعميق المعرفة باتجاهات الرأي العام اليمني نحو "وثيقة الحوار الوطني الشامل"، فقد سُئل اليمنيون وعُبّر صيغة "السؤال المفتوح" عن دافع تأييدهم للوثيقة أو معارضتهم لها وأسباب ذلك. فأورد المستجيبون المؤيدون للوثيقة العديد من الأسباب والعوامل، وكان أكثر الأسباب تكراراً وبنسبة 56%， بأنّ الوثيقة تمثل المخرج الملائم لما يمرّ به اليمن من أزمة، وقد جبّته صراعاتٍ وحرباً أهليةً كانت من الممكن أن تتدلع لولا توافق المؤتمر الوطني على وثيقة الحوار. وأفاد نحو 17% منهم بأنّ سبب تأييدهم للوثيقة أنها أُسست من أجل بناء دولةٍ حديثةٍ وديمقراطيةٍ قائمةٍ على المواطنة. فيما قال 11% من المؤيدون بأنّ الوثيقة حافظت على وحدة اليمن وجنبته احتمال الانقسام، وفسّر 7% من المستجيبين المؤيدون موقفهم بأنّ الوثيقة لبّت جميع مطالب الثورة أو بعض مطالبها الرئيسيّة. وأيد 3% من المستجيبين الوثيقة لأنّ آلية الحوار انتصرت، وهي تمثل نموذجاً وإنجازاً مهماً لتجاوز الخلافات السياسيّة والحزبيّة لقادة القوى السياسيّة والمجتمعية في اليمن، فيما اعتبر ما نسبته 3% من المؤيدون بأنّ سبب تأييدهم للوثيقة يعودُ لاعتمادها النظام الفدرالي، وهو النظام الأكثر ملائمة لليمن حسب رأيهم.

الجدول (1): العوامل التي أوردها المستجيبون المؤيدون لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل" باعتبارها أسباباً لتأييدهم (%) من مجموع المؤيددين)

العامل	%
أخرجت البلاد من الأزمة وتجنبت اليمن صراعاتٍ وحرباً أهلية محتملة	56
تؤسس لدولة حديثة وديمقراطية	17
حافظت على وحدة اليمن	11
تلبي جميع مطالب الثورة والشباب أو بعضها	7
لأنَّ النظام الفدرالي هو الأكثر ملائمة لليمن	3
نجاح الحوار كآلية لتجاوز الخلافات السياسية والحزبية	3
عوامل أخرى	2
لا أعرف	1
المجموع	100

أما المستجيبون المعارضون لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل"، فقد أوردوا العديد من العوامل والأسباب لتقسيم معارضتهم لها، وقد كان على رأس هذه الأسباب اعتقاد ما نسبته 34% منهم بأنَّ اعتماد النظام الفدرالي سيؤدي إلى تقسيم اليمن أو يمهد لذلك. فيما عزا 20% منهم أسباب المعارضة إلى أنَّ الوثيقة لم تتحقق مطالب الجنوبيين أو الحراك الجنوبي، وفسر 16% منهم بأنَّ الوثيقة لم تتحقق جميع مطالب الثورة وأهدافها، وقال 8% منهم إنَّهم يعارضونها لأنَّ الحوار أو الوثيقة لا يمثلان جميع الأطراف السياسية والشريحة الاجتماعية، وعبر 5% منهم عن رفضهم لأنَّ الوثيقة فُرضت من الخارج.

تعكس العوامل التي أوردها المستجيبون المعارضون للوثيقة أنّ نحو ثلث المعارضين لا ينطلقون في معارضتهم من موقف مبدئي، بل لأنّ توقعاتهم لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني كانت أكبر مما جاء في الوثيقة، أو لأنّهم اعتقدوا بعدم تمثيل جميع الأطراف السياسية في عملية الحوار، أو انحياز الوثيقة لمطالبات أطراف سياسية بعينها.

الجدول (2): العوامل التي أوردها المستجيبون المعارضون لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل" باعتبارها أسباباً لمعارضتهم (%) من مجموع المعارضين)

%	العامل
34	اعتماد النظام الفرالي سيؤدي إلى تقسيم اليمن
20	لم تتحقق مطالبات الجنوب
16	لم تتحقق جميع مطالبات الثورة وأهدافها
8	عدم تمثيل جميع الأطراف السياسية والشريان الاجتماعية
5	لأنّها فرضت من الخارج
4	ضدّ عملية الحوار أصلًا
4	الانحياز لبعض الأطراف وأجنحتها على حساب أطراف أخرى
3	عدم الثقة بتطبيق البنود والمقترنات
3	لن تحلّ الأزمة التي يعيشها اليمن
1	عوامل أخرى
3	لا أعرف
100	المجموع

وعلى الرّغم من أنّ أغلبية الرأي العام اليمني عبرت عن تأييدها لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل"، فإنّ هناك تياراً مُهماً عبر عن معارضته لهذه الوثيقة ومثل 26% من الشّارع اليمني، لذا يتّبعن عدم إغفاله. إنّ تحليل

دُوافع التأييد والمعارضة يشير إلى مجموعة من التحديات التي ينبغي التصدي لها من أجل المحافظة على تأييدٍ واسعٍ لوثيقة الحوار الوطني؛ وأهمها ضرورة قيام الدولة اليمنية بإجراءاتٍ منهجيةٍ وسريعةٍ في إطار الحفاظ على الأمن والاستقرار وتعزيز الديمقراطية والتعددية والمشاركة في الحكم. ومن شأن العمل على تنفيذ البنود الرئيسة لوثيقة أن يساهم في تعزيز الثقة بأن توصياتها سوف تتفذ. إن عدم معرفة نحو ربع المستجيبين اليمنيين ببنود وثيقة الحوار الوطني تشير إلى حاجة ملحة إلى التعريف بالتوصيات الرئيسة لوثيقة.

ثانيًا: اتجاهات الرأي العام اليمني نحو بعض الإجراءات في المرحلة الانتقالية الثانية

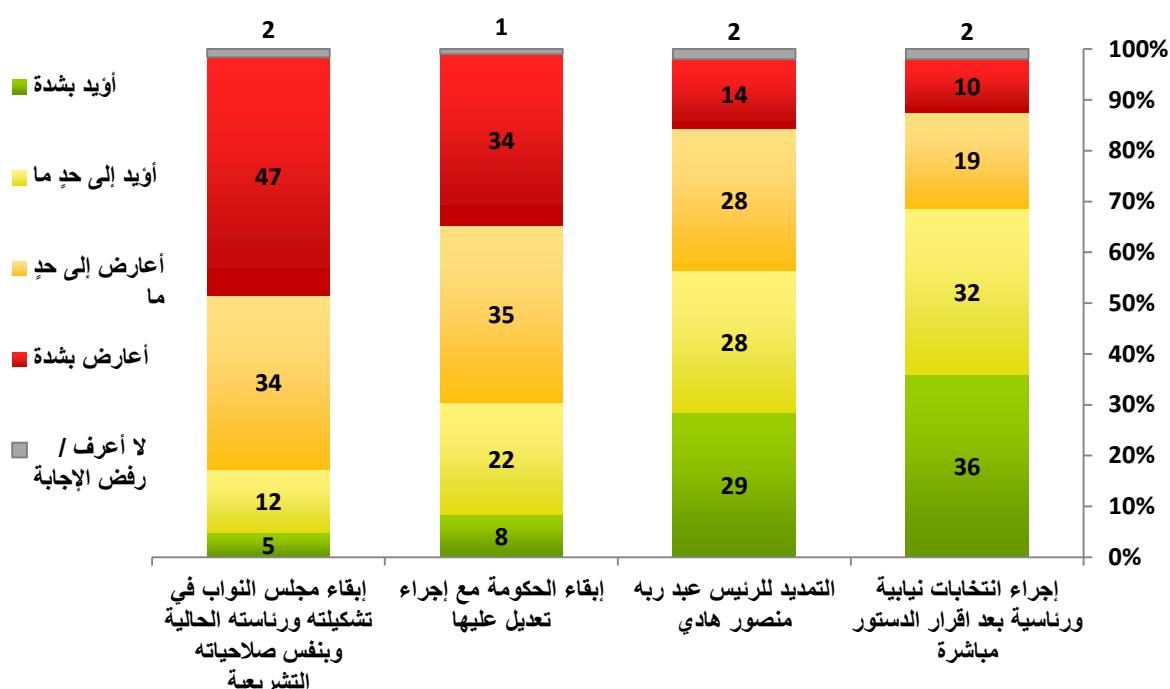
في ضوء انتهاء المرحلة الانتقالية التي استمرت عامين، ومع انتهاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل وصدر "وثيقة الحوار الوطني الشامل"، فقد توافق أعضاء المؤتمر على تمديد هذه المرحلة لمدة زمنية لا تتجاوز سنة واحدة بحسب نص وثيقة "ضمانات مخرجات الحوار الوطني الشامل"؛ وذلك لاستكمال تنفيذ المهام والمخرجات التي اتفقت عليها في "وثيقة الحوار الوطني الشامل".

وفي هذا السياق، سُئل المستجيبون حول إن كانوا يؤيدون أو يعارضون بعض القرارات والإجراءات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية الثانية، والتي نصت عليها وثيقة "ضمانات مخرجات الحوار الوطني الشامل". وتمثل هذه القرارات بالتمديد للرئيس عبد ربه منصور هادي، وإبقاء الحكومة مع النص على إجراء تعديلاتٍ وزارية عليها، وإبقاء مجلس النواب (البرلمان) المنتخب في عام 2003 في تشكيلته ورئاسته الحالية وبصلاحياته التشريعية نفسها، وإجراء انتخاباتٍ نيابيةٍ ورئيسيةٍ بعد إقرار الدستور مباشرةً.

وأظهرت النتائج أنَّ أكثرية الرأي العام اليمني تؤيد قرار التمديد للرئيس عبد ربه منصور هادي؛ إذ يؤيد أكثر من نصف الرأي العام اليمني هذا القرار، أي بنسبة 56%. وبالمقابل، فقد عارض نحو 42% من المستجيبين قرار التمديد للرئيس. أما نسبة التأييد لإبقاء الحكومة مع إجراء تعديل عليها فقد جاءت 30% من الرأي العام اليمني، فيما عارض هذا القرار ما نسبته 69%.

وكانت أقلّ نسب التأييد بالنسبة إلى إجراءات تمديد المرحلة الانتقالية هو قرار إبقاء مجلس النواب المنتخب في عام 2003 في تشكيلته ورئاسته الحالية وبصلاحياته التشريعية نفسها، إذ أيد هذا المقترن 17% من المستجيبين، مقابل معارضة 81% لذلك.

أما أكثر الإجراءات تأييداً في مقتراحات تمديد المرحلة الانتقالية، فقد كان التأييد لإجراء انتخابات نيابية ورئاسية بعد إقرار الدستور مباشرهً وبنسبة 69%， في حين عارض هذا القرار 29% من المستجيبين اليمنيين. ومما لا شك فيه أن تأييد إجراء انتخاباتٍ رئاسيةٍ ونيابيةٍ بُعيد إقرار الدستور يوضح أن عدم التأييد لبقاء الحكومة أو مجلس النواب المنتخب في عام 2003 هو ليس اعترافاً على المقترن بقدر الاعتراض على الأداء الحكومي والنيابي، إضافةً إلى طول فترة استمرار مجلس النواب (11 سنة).



الشكل (2): المؤيدون والمعارضون لبعض القرارات والإجراءات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية الثانية (%)

مفهوم الرأي العام اليمني للنظام الاتحادي/ الفدرالي

لقد تضمنت "وثيقة الحوار الوطني الشامل" أن يصبح اليمن دولةً تعتمد نظام الحكم الاتحادي/ الفدرالي، كما نصت على أن الدولة الاتحادية تتكون من ستة أقاليم: اثنان في الشّطر الجنوبي، وأربعة في الشّطر الشمالي. وأثار هذا القرار، سواءً أكان على صعيد اعتماد النظام الفدرالي أم على صعيد عدد الأقاليم وأليّة تقسيمها، جدلاً واسعاً بين الأعضاء المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني من جهة، وبين المواطنين اليمنيين من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، أخذ استطلاع المؤشر العربي على عاتقه هدف التعرّف على مفهوم الرأي العام اليمني للنظام الاتحادي/ الفدرالي، واعتمد صيغة السؤال المفتوح كالتالي: "اقترحت وثيقة الحوار الوطني أن يكون شكل الدولة في اليمن دولةً اتحاديةً/ فدراليةً، برأيك، ما هو النظام الاتحادي/ الفدرالي؟". وأظهرت النتائج أن 75% من الرأي العام اليمني كان قادرًا على تقديم تصوّره أو تعريفه الذاتي لنظام الدولة الاتحادية، في حين أفاد 22% من المستجيبين بأنّهم لا يعرفون ما هو النظام الاتحادي/ الفدرالي، ورفض ما نسبته 2% الإجابة.

لقد أورد المستجيبون، مستخدمين مفرداتهم الخاصة، أكثر من 500 تعريفٍ للنظام الاتحادي تعبّر جميعها عن معرفةٍ ودراءٍ متفاوتة بالنظام الاتحادي/ الفدرالي أو عن موقفٍ سياسيٍ تجاه هذا النظام في ضوء توصية وثيقة "الحوار الوطني" باعتماده. مقابل أقلّ من 0.5% أوردوا تعريفاتٍ ليست لها علاقة بالموضوع.

أمّا على صعيد ما طرّحه الرأي العام اليمني في إطار تعريف النّظام الاتحادي/ الفدرالي، فإنّ 28% من المستجيبين أفادوا بأنّ النظام الفدرالي هو النّظام الذي يقسم البلاد إلى أقاليم متعدّدة من دون أن يوضّحوا صلحيّات هذه الأقاليم وطبيعة علاقاتها مع الحكومة المركزية، بل إنّ بعض المستجيبين أجابوا على هذا السؤال المفتوح بطريقةٍ إخباريةٍ تُفيد بما اقترحته وثيقة الحوار الوطني. فيما أفاد نحو ربع المستجيبين بأنّ النّظام الاتحادي هو النّظام الذي ينصّ على وجود حكومةٍ مركبةٍ لها سياسة دفاعية، وخارجية، ومالية واحدة مع استقلالية الأقاليم في إدارة شؤونها الداخلية. وأفاد 11% من اليمنيين بأنّ النظام الفدرالي هو نظام يتمتع به سكان كل إقليم باستخدام موارده الخاصة. وبذلك، فإنّ هؤلاء المستجيبين ركزوا في تعريفهم لهذا النظام على سيطرة الأقاليم على مواردها الطبيعية أو المالية من دون ذكر تنظيم العلاقة بين الأقاليم

والحكومة المركزية بصفة عامة حتى على صعيد إدارة الثروات الطبيعية والموارد المالية لتلك الأقاليم. وأفاد 5% من المستجيبين بأن هذا النظام يحقق إدارة لا مركزية.

فيما عرّف بعض المستجيبين النظام الاتحادي بناءً على موقفهم السياسي منه؛ إذ أفاد 2% منهم بأنه نظام يؤدي إلى تقسيم البلاد، و1% منهم بأنه نظام يحافظ على وحدة اليمن وتجنبه الانقسام، و1% منهم بأنه نظام حكم أكثر ديمقراطية وعدالة للمواطنين.

الجدول (3): اقرحت وثيقة الحوار الوطني أن يكون شكل الدولة في اليمن اتحادياً/ فدرالياً. برأيك، ما هو النّظام الاتّحادي/ الفدرالي؟

%	تعريف اليمنيين للنظام الاتّحادي/ الفدرالي
28	اعتماد نظام الأقاليم في إدارة البلاد
22	حكومة مركّزية ذات سياسة دفاعية وخارجية واحدة مع صلاحيات للأقاليم لإدارة شؤونها المالية والإدارية باستقلالية
11	نظام يتمتع فيه سكان كل إقليم وإدارته باستخدام موارده المالية الخاصة
5	نظام يعتمد الامركزية
2	نظام يؤدي إلى تقسيم البلاد
1	نظام يحافظ على وحدة اليمن ويجنبه النزاعات والانقسامات
1	نظام حكم أكثر ديمقراطية وعدالة
1	الحكم الذاتي
0.5	أخرى
29	لا أعرف / رفض الإجابة
100	المجموع

خلاصة

عَبَرَتْ أَغْلِبِيَّةِ الرأيِّ العامِ الْيَمِنِيِّ عَنْ تَأْيِيْدِهَا لِوَثِيقَةِ الْحُوَارِ الْوَطَنِيِّ الشَّامِلِ، وَكَانَتْ نَسْبَةُ الْمُؤْيِّدِينَ لِهَذِهِ الْوَثِيقَةِ تَمَثُّلُ ضَعْفَ الْمُعَارِضِينَ لِهَا، فَيَمَّا لَمْ يَحْدُّ رِبْعَ الْمُسْتَجِيبِينَ مَوْقِفًا لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى درَائِيَّةِ أَوْ مَعْرِفَةِ بِبُنُودِ الْوَثِيقَةِ وَتَوْصِيَّاتِهَا.

إِنَّ تَحْلِيلَ الْعَوْمَلِ وَالْدَّوْافِعِ الَّتِي أَوْرَدَهَا الْمُسْتَجِيبُونَ لِتَأْيِيْدِ الْوَثِيقَةِ أَوْ مَعَارِضِهَا، يَشِيرُ إِلَى أَنَّ الْمَحَافَظَةَ عَلَى تَأْيِيْدِ وَاسِعِ لِوَثِيقَةِ الْحُوَارِ الْوَطَنِيِّ يَتَطَلَّبُ التَّعَامِلَ مَعَ مَخَاوِفَ شَرِيحةَ وَاسِعَةَ مِنَ الْيَمِنِيِّينَ الَّتِي تَعْتَقِدُ بِأَنَّ النَّظَامَ الْفَدْرَالِيَّ يَعْنِيُ الْعَمَلَ عَلَى تَقْسِيمِ الْيَمَنِ، وَكَذَلِكَ التَّعَامِلُ مَعَ مَخَاوِفَ الَّذِينَ لَيْسُ لَدِيهِمْ ثَقَةٌ فِي تَطْبِيقِ بُنُودِ الْوَثِيقَةِ، فَضَلَّاً عَنْ أَنَّ ذَلِكَ يَتَطَلَّبُ إِجْرَاءَاتٍ حُكُومِيَّةَ تَعَزِّزُ الْأَمْنَ وَالْاسْتِقْرَارَ. كَمَا تَظَهَرُ النَّتَائِجُ أَنَّ هُنَاكَ حَاجَةً لِجَهَدٍ تَعْرِيفِيِّ بِالْوَثِيقَةِ وَتَوْصِيَّاتِهَا؛ وَهُوَ أَمْرٌ مِمْهُ لِإِنْجَاحِهَا وَالْمَحَافَظَةِ عَلَى تَأْيِيْدِهَا.

وَأَظَهَرَتِ النَّتَائِجُ أَنَّ أَكْثَرِيَّةَ الرأيِّ العامِ الْيَمِنِيِّ تَؤْيِدُ إِجْرَاءَ اِنتِخَابَاتِ رَئَاسِيَّةٍ وَنِيَابِيَّةٍ بَعْدَ إِقْرَارِ الدَّسْتُورِ؛ أَيْ خَلَالَ فَتَرَةِ عَامٍ كَحْدَ أَقْصَى مِنْ تَارِيخِ إِقْرَارِ وَثِيقَةِ الْحُوَارِ الْوَطَنِيِّ. وَأَخِيرًا، فَإِنَّ أَكْثَرِيَّةَ الرأيِّ العامِ الْيَمِنِيِّ لَدِيهَا تَصُورَاتٌ ذَاتُ أَهْمَيَّةٍ حَوْلَ طَبِيعَةِ النَّظَامِ الْفَدْرَالِيِّ الَّذِي نَصَّتْ عَلَيْهِ وَثِيقَةُ الْحُوَارِ الْوَطَنِيِّ بِوَصْفِهِ نَظَامًا لِحُكْمِ الْيَمَنِ.